Vision Foundation
for Strategic Studies
مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية

مشروع قانون الحشد الشعبي
تأثيراته والنتائج المترتبة عليه

من إعداد: د.آكو حمه كريم

أكتوبر ٢٠٢٥

Sulaymaniyah, Ashty,
Opposite to Azadi Park
www.visionfoundationiq.org
+964 772 330 0005

مشروع قانون الحشد الشعبي تأثيراته والنتائج المترتبة عليه

الملخص

على الرغم من أن الحشد الشعبي تشكل في البداية بناء على فتوى من المرجع الأعلى الشيعي آية الله السيد علي السيستاني، لمواجهة تهديدات تنظيم داعش، لكنه في الوقت الراهن أصبح قوة كبيرة ومؤثرة في العراق. وتوازيا مع وجود الجيش العراقي، وقوات الشرطة والقوات المسلحة الرسمية العراقية، أصبح الحشد الشعبي مؤسسة مستقلة (في الواقع وليس بموجب القانون) وأداة عسكرية وسياسية واقتصادية مهمة للفصائل الشيعية.

يعد مشروع قانون إعادة هيكلة الحشد الشعبي (المعلق حاليا) محاولة من القوى الشيعية للاعتراف الرسمي بالحشد جنبا إلى جنب القوات المسلحة العراقية وجعله قوة دائمية، ما أدى إلى نشوب خلاف وصراع حادين. فعلى الصعيد الداخلي وقف كل من المكون الكوردي والسني وقسم من الشيعة ضد مشروع القانون هذا ويعدونه تهديدا لأمان العراق واستقراره، أما على الصعيد الخارجي فيعارضه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مطالبين حل الحشد جملة وتفصيلا.

نحاول في هذه الورقة التحليلية، قراءة وتحليلا لمشروع قانون الحشد الشعبي، ودور هذه القوات وتأثيرها في العراق وإقليم كوردستان.

أولا: قوات مذهبية آيديولوجية

لم يكن الحشد الشعبي عند الشيعة قوة عسكرية أنقذتهم من التهديد المفاجئ لداعش وحمتهم منه فحسب، بل هو أداة ضرورية ومهمة لبقاء المكون الشيعي عموما وبسط هيمنتهم ونفوذهم في المنطقة عامة وفي العراق خاصة. إن الحشد الشعبي عند كثير من الشيعة اكتسى بعدا دينيا مقدسا يرونه امتدادا لمفهوم (الدفاع عن الشعب ومقدساته) الذي له جذور عميقة في الفقه الشيعي شأنه شأن مفاهيم (الجهاد الكفائي وولاية الفقيه) وغيرها.

إن المرجع الأعلى للشيعة آية الله السيد علي السيستاني طلب في (٢٠١٤) وعبر فتوى (الجهاد الكفائي) من الناس عامة حمل السلاح ومواجهة داعش ومحاربته، فأصبح هذا نواة لتأسيس الحشد الشعبي وتشكيله(١)، جدير بالذكر أن الجهاد الكفائي في المذهب الشيعي واجب وعلى المسلمين أداؤه إذا هاجم عليهم العدو. وفي فكر قسم من الشيعة وخطاباتهم ولاسيما رجال الدين عندهم يعد الحشد الشعبي رمزا لمواجهة الظالم وحماية المضطهدين، بل كان درع حماية ودفاع عن العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية، ويتوسع أكثر ليشمل الدفاع عن الأماكن المقدسة الشيعية خارج العراق كتلك الموجودة في سورية وإيران.

من المعلوم أن فتوى السيستاني تدعو بوضوح المواطنين العراقيين إلى أن ينضموا تطوعا إلى القوات المسلحة العراقية لمواجهة الإرهاب ومحاربته، ما يعني أن الفتوى لم تطلب تأسيس قوة خاصة بالشيعة وبصورة مستمرة ودائمية، لكن قسما من القادة الشيعة اغتنموا هذه الفتوى لتأسيس تلك القوات ومن ثم جعلها قوة دائمية.

---

(١) استفتاء حول استمرار فتوى الدفاع الكفائي إلى حين الانتصار التام على الإرهابيين، موقع مكتب سماحة السيد السيستاني https://www.sistani.org/arabic/archive/25582/

ثانيا: عدد عناصر الحشد الشعبي وحجمه

يزداد عدد عناصر الحشد الشعبي سنويا بصورة ملحوظة، ففي بداية تأسيس الحشد وتشكيله كان عدد منتسبيه (٦٠ إلى ٧٠) ألف مسلح، لكن في الوقت الحالي يبلغ عددهم (٢٣٨) ألف شخص، ما يشكل (١٦.٥%) من القوات الأمنية والمسلحة في العراق. ويتكوّن (٨٥%) من عناصر قوات الحشد الشعبي من المكون الشيعي، أما المكون السني والكورد الإيزيديون والكلدان فيشكلون (١٥%) من حجم الحشد الشعبي(٢).

وهذا الرقم، عدد منتسبي الحشد الشعبي، ضعفُ عدد قوات البيشمركة إذا قارنّا بينهما، فضلا عن أن قوات الحشد يجري تسليحها بالتوازي مع الجيش العراقي بأحدث الأسلحة والعتاد، ورواتب مسلحيها مثل رواتب منتسبي الجيش العراقي.

عسكريا يتشكل الحشد الشعبي من (٧٠) لواء، منها: منظمة بدر (١٥) لواء، حزب الدعوة (٤) ألوية، المجلس الأعلى الإسلامي (٤) ألوية، التيار الصدري (٥) ألوية، كتائب حزب الله (٥) ألوية، عصائب أهل الحق (٣) ألوية، حشد العتبات (٤) ألوية، المقاومة الإسلامية (٨) ألوية، البابليون لواء واحد، سهل نينوى لواء واحد، الفضيلة الإسلامية لواء واحد، الحشد العشائري (١٣) لواء.

---

(٢) من الفصائل إلى الألوية.. الحشد الشعبي واستراتيجيات القيادة والتنظيم، موقع الساعة (٢٠٢٤/١٢/١٢). (https://alssaa.com/).

الشكل (١)

أسماء ألوية قوات الحشد الشعبي ونسبتها.

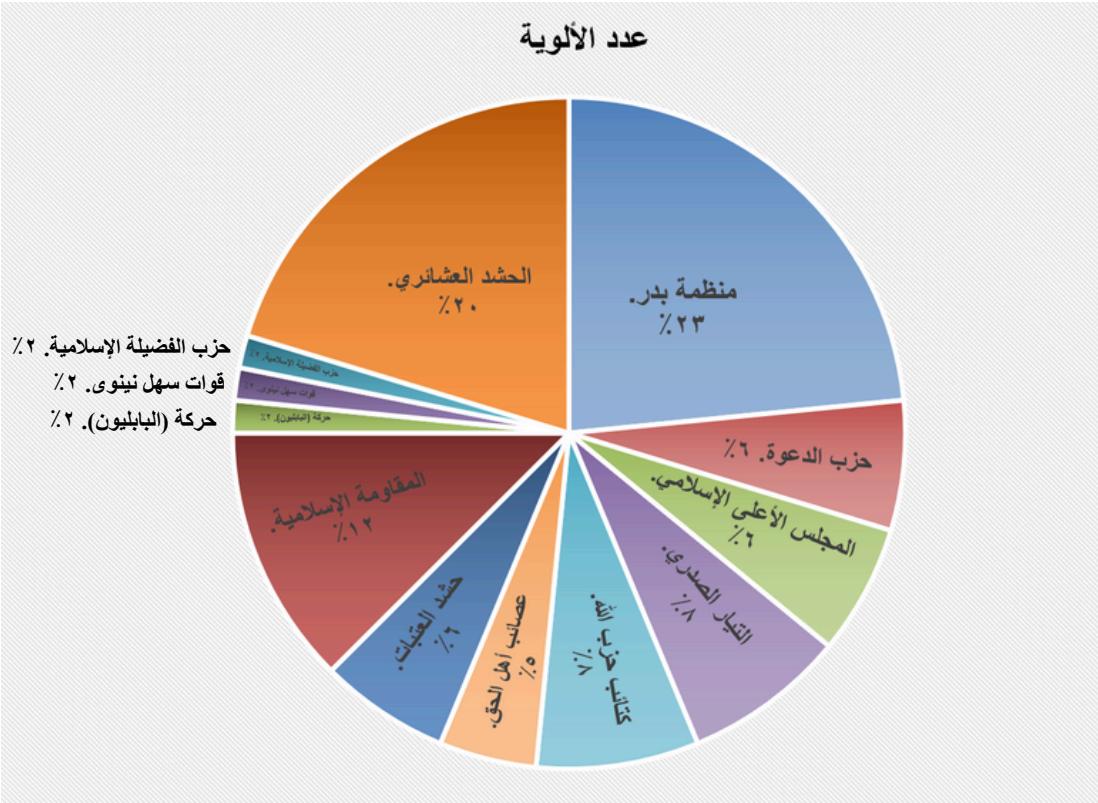

الشكل (٢)

التشكيلات العسكرية في العراق ونسبتها

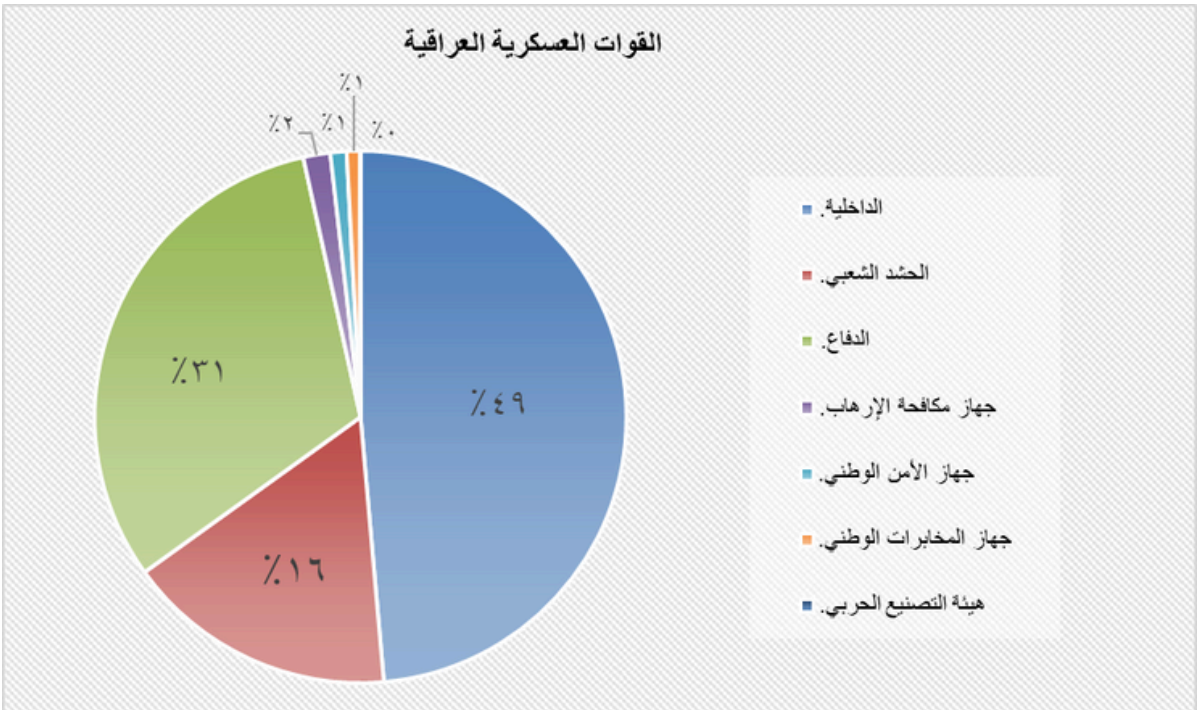

ثالثا: مشروع قانون الحشد الشعبي

بعد تشكيله، أصبح الحشد الشعبي، بحسب القانون المرقم (٤٠) الذي أقِرّ في مجلس النواب العراقي في (٢٠١٦/١١/٢٦)، قوة رسمية، إذ بموجب ذلك القانون يعد الحشد الشعبي جزءا من القوات المسلحة العراقية(٣).

وعلى الرغم من وجود هذا القانون، أعَدَّ قسم من القوى الشيعية ضمن الإطار التنسيقي مشروع قانون جديدا لتنظيم الحشد الشعبي، وأجريت له القراءة الأولى والثانية لكن بسبب مقاطعة كل من المكون الكوردي والسني في مجلس النواب العراقي لم يُصدق عليه ولم يُطرح للتصويت عليه، بعدها وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية جرى تعليق المشروع لأجل غير مسمى. وينتظر أن تجري إعادة مشروع القرار في المستقبل وفي ظروف مؤاتية حينما تخفف حدة الضغوطات وتتراجع قليلا ويطرح على طاولة مجلس النواب العراقي من جديد.

إن الهدف من مشروع القرار هذا، هو تحويل الحشد الشعبي إلى مؤسسة رسمية دائمية موازية للجيش العراقي، وبموجب مشروع القرار(٤) ترتبط قوات الحشد مباشرة برئيس الوزراء ويأخذ رئيس هيئة الحشد درجة (وزير)، أي لا تكون الهيئة ضمن سلطة وزارة الدفاع العراقية، وتكون لها أكاديمية عسكرية خاصة بها لإعداد ضباط الحشد تربويا، من جانب آخر يعطي مشروع القرار سلطة أمنية واستخباراتية وخدمية واسعة للحشد ما يجعله جيشا موازيا للجيش العراقي.

جدير بالذكر أن أبرز مخاطر مشروع القرار هذا، هو إضعاف كل من وزارتي الدفاع والداخلية، وتأسيس قيادتين عسكريتين، وجعل قوة عسكرية آديولوجية قوةً دائمية، فضلا عن كونه يؤدي إلى إيجاد سلطات سياسية وأمنية واجتماعية متعددة في المجتمع. من جهة أخرى يعطي مشروع القرار الاستقلالية للحشد من الناحية الاقتصادية كالحرس الثوري الإيراني لمزاولة الأعمال التجارية، إذ يشير إلى تشكيل شركة هندسة للمقاولات الهندسية، شأنه في ذلك شأن الحرس الثوري الإيراني.

ومن المعلوم أن الهدف من مشروع القرار – كما أشرنا إليه – هو تحويل هيئة الحشد الشعبي إلى مؤسسة مستقلة رسمية، ودائمية، جنبا إلى جنب الجيش العراقي، بحسب هذا المشروع (وقبله بموجب قانون هيئة الحشد الشعبي المرقم (٤٠) لسنة (٢٠١٦) الفقرة (١)، والصادر من مجلس النواب) ارتبط الحشد الشعبي برئيس الوزراء، مباشرة، ويمنح رئيس الهيئة درجة الوزير، وتكون هيئة الحشد خارج سلطة وزارة الدفاع العراقية، فضلا عن تأسيس أكاديمية عسكرية خاصة بها لإعداد الضباط التابعين لها، ويجري تسليح منتسبي الهيئة الذين سماهم مشروع القرار (المجاهدين) بأحدث التكنولوجيا العسكرية، فضلا عن منح الهيئة نفوذا أمنيا واستخباراتيا وخدميا واسعا ما يجعل من الحشد قوة محاذية للجيش العراقي وموازية له.
أما التشكيلات التابعة لرئيس هيئة الحشد الشعبي فعبارة عن (١٦) دائرة ومديرية، منها: الرئاسة العامة للأركان، الأمانة العامة، الدائرة الإدارية والمالية، شركة المهندس العامة للمقاولات.
ويلاحظ وجود تشابه كبير بين دور الحشد الشعبي ومكانته (المقترح في مشروع القرار) مع دور الحرس الثوري الإيراني ومكانته، نوجزها فيما يأتي:

١. الارتباط المباشر بالسلطة العليا: فكما أن الحرس الثوري الإيراني يرتبط مباشرة بالمرشد الأعلى في إيران، كذلك يرتبط الحشد الشعبي مباشرة برئيس الوزراء في العراق، وفي كل الأحوال لا سلطة له على قسم من الحشد ويتلقون الأوامر من جهات أخرى.

٢. تعدد مركزية إصدار القرار العسكري: للحرس الثوري الإيراني سلطة مستقلة في المجال العسكري، كذلك فإن للحشد الشعبي سلطة مستقلة، بصفته تشكيلا خارجا عن وزارة الدفاع العراقية.

٣. البعد الآيديولوجي – الديني: تأسس الحرس الثوري لأجل حماية الثورة الإسلامية والمكاسب الآيديولوجية لها، كذلك تشكل الحشد الشعبي استجابة لفتوى (الجهاد الكفائي) وله بعد طائفي شيعي واضح.

٤. المؤسسات الموازية: في إيران يمتلك الحرس الثوري جامعات، ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وإعلامية، كذلك يسمح مشروع القرار للحشد الشعبي بتأسيس أكاديمية عسكرية خاصة وتوسيع سلطاته ونفوذه في القطاع الأمني والخدمي وتأسيس شركات ومشاريع تجارية.

---

(٣)ينظر: جريدة الوقائع العراقية، قانون هيئة الحشد الشعبي، العدد: (٤٤٢٩)، سنة (٢٠١٦).
(٤)ينظر: مسودة مشروع القرار، نص قانون هيئة الحشد الشعبي الجديد، الغدبرس، (٢٠٢٥/٣/٢٤).
(https://alghadpress.com/٨٦٤٤٩-html.).

رابعا: المكانة السياسية للحشد الشعبي

على الرغم من أن بعضا من القوات التي تشكل الحشد الشعبي، كان سابقا لها وجود كأحزاب وتنظيمات سياسية كمنظمة بدر وحزب الدعوة الإسلامي والتيار الصدري وغيرها، لكن تشكيل قوة عسكرية وحشدها ضمن إطار ألوية الحشد الشعبي أعطى قوة وثقلا سياسيا لتلك القوات، وذلك عبر ما يأتي:

١. توسيع القاعدة الجماهيرية عبر التعيينات ضمن الحشد وتخصيص الرواتب وشراء انتماء الناس.
٢. تعزيز مكانتهم وموقعهم في المؤسسات الحكومية ومجلس النواب والمجالس المحلية العراقية (مجالس المحافظات)، ولها تأثير في القرارات الحكومية ولا سيما في ملف العلاقات الخارجية.
٣. إنشاء علاقات خارجية مع دول الجوار، وربط هذه العلاقات واستخدامها لأهداف داخلية.
٤. التورط في الصراعات الداخلية والسياسية، ما أدى إلى الإخلال بتوازن القوة وإضعاف مؤسسات الدولة.

كل هذا أدى إلى تعزيز الموقع السياسي والجماهيري للحشد الشعبي والقوى السياسية التي تمثله، وتثبيت مكانته.

جدير بالإشارة إليه أن فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران والمعروفة بـ(الحشد الولائي) انخفض عدد مقاعدها البرلمانية في انتخابات عام (٢٠٢١) مقارنة بانتخابات عام (٢٠١٨)، ما يعني أن شعبيتها على المستوى الجماهيري في تراجع، في المقابل زاد عدد مقاعد الفصائل التي ولاؤها للداخل العراقي في انتخابات (٢٠٢١) بصورة ملحوظة، إذ حصلت على (٧٣) مقعدا من أصل (٣٢٩) مقعدا من مقاعد البرلمان العراقي، وهذه إشارة واضحة إلى صعود الفصائل التي لا تدين بالولاء لإيران على المستوى الداخلي العراقي وتقدمها وتعزيز سلطتها السياسية وقوتها وقدرتها في اتخاذ القرار، وعلى خلاف ذلك تراجعت القوى التي ترتبط بإيران من حيث عدد المقاعد والسلطة السياسية والقدرة في اتخاذ القرار.

خامسا: الاستقرار والأمن

إذا كان الحشد الشعبي سببا وعاملا لهزيمة داعش والحفاظ على وحدة التراب العراقي واستقراره، فمن جانب آخر يعد استمراره وتعزيزه تهديدا فعليا للأمن والاستقرار والهدوء ليس في وسط العراق وجنوبه فحسب بل في إقليم كوردستان والمنطقة عموما.
إن تورط الحشد الشعبي في الصراعات الإقليمية يؤدي بالعراق إلى الحرب والنزاعات وحدوث حالة الفوضى والاضطراب، قسم من فصائل الحشد كـ(النجباء، وحزب الله العراقي، وسيد الشهداء، والمقاومة الإسلامية) وغيرها، تعد نفسها ضمن محور المقاومة، ولها ارتباط بإيران وشاركت في الهجوم على القواعد الأمريكية في العراق ثم الهجوم على إسرائيل. ومشاركة هذه الفصائل في هذا الهجوم قاب قوسين أو أدنى من جر العراق نحو أتون الحرب وحدوث الفوضى وحالة عدم الاستقرار، ولا سيما في الحرب بين إيران وإسرائيل، إن لم تنسحب أخيرا.
من جهة أخرى أصبح عناصر الحشد الشعبي أداة لحسم الصراعات السياسية وقمع الاحتجاجات والسخط الشعبي، وأفضل مثال على ذلك قمع (متظاهري تشرين) بين أعوام (٢٠١٩) و(٢٠٢١)، وضحيته مئات المتظاهرين.
فضلا عن ذلك، يُتهَم قسم من فصائل الحشد بالتورط في الحرب الطائفية والتطهير العرقي ضد مكونات العراق الأخرى، خصوصا ضد السنة في أثناء الحرب ضد داعش، فحسب تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان تعرضت المناطق السنية من لدن فصائل الحشد الشعبي لانتهاكات يندرج بعضها ضمن إطار جريمة الحرب.

وعلى الصعيد الداخلي للحشد الشعبي، فإن خلافات عميقة موجودةٌ بين فصائله، لذلك فإن المواجهة العسكرية بينها مرتقبة في كل حين، وقد حصل ذلك مرات عدة في بغداد والمناطق الأخرى وأدى إلى حدوث حالة من الفوضى والاضطراب وتعرض الأمن والاستقرار في تلك المناطق للخطر. إن خطورة هذه الفصائل تكمن في أن ولاءها يكون لمرجعياتها في الداخل والخارج، ومتى تلقت الأوامر تتحرك، ما يعني أنها ليست تحت إمرة القيادة العامة للقوات المسلحة ولا تتحرك بأوامر من وزارة الدفاع، وأنها تثير المشاكل والفوضى متى ما أرادت حين تتلقى الأمر، حتى أنها استهدفت منزل رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي.

سادسا: اقتصاد الحشد الشعبي

على الصعيد الاقتصادي خصصت للحشد الشعبي موازنة كبيرة للرواتب والاستثمار، فحسب جداول الميزانية للعام (٢٠٢٥) فإن الرواتب المخصصة لقوات الحشد بلغت (ثلاثة ترليونات و ٧٧٠ مليار دينار)، وخصص لميزانية الاستثمار وشراء السلاح مبلغ (٥٧٣ مليارا و ٦٦٦ مليون دينار)(٥).

فضلا عن هذه الميزانية الرسمية، سيطرت فصائل من الحشد الشعبي على عدد من المنافذ الحدودية الرسمية وغير الرسمية مستخدمة مواردها لنفسها، على سبيل المثال سيطرت فصائل سرايا السلام وكتائب حزب الله ومنظمة بدر وعصائب أهل الحق على ستة منافذ حدودية في محافظة البصرة، ومنفذين حدوديين في واسط، ومركزين للجمارك في بغداد وديالى ونينوى.

أما الحقول النفطية فليست خارجة عن هذا المضمار، حيث بسطت منظمة بدر نفوذها على الحقول النفطية في تلعفر وتلكيف ومخمور، وسيطرت كتائب حزب الله على منطقة نفطخانة، وانتشرت قوات الحشد الشعبي في كل الحقول النفطية كالقيارة، والسعدية، وحقل علاس النفطي، وحقل عجيل النفطي.

---

(٥)ينظر: من الفصائل إلى الألوية.. الحشد الشعبي واستراتيجيات القيادة والتنظيم، مصدر سابق.

سابعا: تأثير الحشد الشعبي في إقليم كوردستان

إن إقليم كوردستان وقوات البيشمركة، في بداية تشكيل الحشد الشعبي، كان متضامنا وفي خندق واحد مع قوات الحشد أثناء الحرب ضد داعش، لكن ما أن وضعت الحرب أوزارها وانتهت خطورة داعش وبعد عملية الاستفتاء في (٢٠١٧) تحركت هذه القوات ضد الكورد وأصبحت تهديدا فعليا ضد إقليم كوردستان، وبصورة عامة تتلخص تهديدات الحشد فيما يأتي:

١. زعزعة الأمن والاستقرار في إقليم كوردستان عبر الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة على عمق أراضي الإقليم، ولا سيما في الأوقات التي تتعقد فيها علاقات بغداد مع الإقليم تلجأ هذه القوات إلى هذه الهجمات ضغطا على الإقليم.

٢. ارتباط بعض قوات الحشد الشعبي (الولائيين) بأجندات خارجية وتطبيق سياساتها عامل خطر على الموقع السياسي والدستوري للإقليم في العراق.

٣.ضرب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للإقليم، كالضربات التي نفذت في تموز هذا العام بعيد انتهاء الحرب بين إيران وإسرائيل، حيث هوجمت القوات الأمنية والمطارات والحقول النفطية في (خورمقلة، وكورمور، وسرسنك، وأتروش، وباي حسن، وبيشخابور، وتاوكي وهنت أويل).

٤.فرض السيطرة على المناطق المتنازع عليها والاستيلاء على الأراضي الزراعية وطرد المسؤولين الإداريين الكورد محاولات فعلية لقوات الحشد الشعبي لتغيير الديموغرافيا والواقع السكاني لتلك المناطق، وهذه الإجراءات لا تقل خطورة عن محاولات النظام السابق لتعريب تلك المناطق.

٥. يعمل الحشد الشعبي كقوة مذهبية لبسط نفوذ الشيعة وهيمنتهم وتعزيز الحكومة المركزية، وهذه كلها ضد الفدرالية والنظام الاتحادي ومبادئ الشراكة والتوافق والتوازن التي أسس عليها العراق الحديث.

النتائج

١. يوما بعد يوم يزداد ويتعزز دور الحشد الشعبي ومكانته العسكرية والسياسية والاقتصادية، وهذا تهديد للمؤسسات الدستورية للدولة والحياة المدنية والتعايش بين مكونات العراق.

٢. تشكل الحشد الشعبي في ثوب وغطاء مذهبي وآيديولوجي، مستنبط من الفكر الشيعي ووليد لهذا الفكر، يُنظر إليه كأداة للدفاع عن السلطة السياسية للشيعة وحماية مقدساتهم، لذلك فإن قسما من الشيعة غير مستعدين للتخلي عن الحشد أو حله على الرغم من الضغوط الخارجية.

٣. تمرير قانون الحشد الشعبي بالصورة التي عليها الآن، يؤدي إلى تشكيل مؤسسة عسكرية قوية موازية للجيش العراقي، مؤسسة لا تأخذ القرار من المؤسسات الرسمية، وهذا يعني تشكيل (دولة داخل دولة).
٤.قسم من فصائل الحشد الشعبي يعد نفسه جزءا من محور المقاومة ومؤيدا لإيران، وبهذا أصبحت هذه الفصائل تهديدا للأمن والسلام والاستقرار في العراق والمنطقة.

٥. أصبح بسط النفوذ والسيطرة على قسم مهم من المنافذ الحدودية والجمارك والحقول النفطية من لدن الحشد الشعبي مصدرا رئيسا للتمويل والإثراء وفرض الهيمنة والنفوذ من جهة، ومن جهة ثانية أدى إلى إضعاف المؤسسات الشرعية للدولة والإضرار بالميزانية العامة.

٦. تقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ضد مشروع قرار الحشد الشعبي، وإذا مرر المشروع فلا يستبعد أن يتعرض العراق لعقوبات اقتصادية.

٧. يعد الحشد الشعبي تهديدا حقيقيا لإقليم كوردستان، من جهةٍ قوات الحشد مجاورة على الصعيد الجغرافي لحدود الإقليم وسيطرت على قسم من المناطق المتنازع عليها وتنفذ هجمات على المواقع المهمة الحيوية لكوردستان، ومن جهة أخرى لا تريد هذه القوات نظاما اتحاديا قويا في العراق.

الاقتراحات لإقليم كوردستان

١. على إقليم كوردستان التعامل بحذر مع ملف الحشد الشعبي، لأنه قضية حساسة وأي مناهضة علنية أو أي موقف متسرع أو متهور يؤدي إلى إثارة المشاكل والاضطرابات وبعث روح الانتقام.

٢. يجب توحيد الموقف الكوردي تجاه هذا الموضوع، وأن تكون لإقليم كوردستان سياسة موحدة للتعامل مع الحشد الشعبي.

٣.يجب أن تكون لإقليم كوردستان شروط للاتفاق على موضوع الحشد الشعبي، وأن ترتبط هذه الشروط بالمطالب الدستورية والقومية للإقليم، كالميزانية والمادة (١٤٠) والمجلس الاتحادي وغيرها.

٤. التنسيق مع المكون السني وقسم من الشيعة والأطراف الأخرى لتعديل قانون الحشد الشعبي.

٥. التنسيق مع الأمريكيين والدول الغربية للضغط على المكون الشيعي لأجل تعديل مشروع القرار أو تأجيله.

٦. يجب أن يطالب الإقليم ويصر على إخلاء المناطق المتنازع عليها من قوات الحشد الشعبي وعقوبة كل من تورط في الهجوم على الإقليم.

٧.أن تسعى حكومة إقليم كوردستان إلى عودة قوات البيشمركة إلى المناطق المتنازع عليها، لأن عودة هذه القوات تؤدي إلى ملء الفراغ الأمني الموجود فيها، ويشعر مواطنو تلك المناطق ولا سيما الكورد بالأمان ولا يتركون مناطقهم ولا يغادرونها.

٨. أن تسعى حكومة إقليم كوردستان إلى توحيد قوات البيشمركة وتسليحها بالأسلحة الحديثة المتطورة، كي تستطيع في أسوأ الحالات أن تدافع وتصد هجمات قوات الحشد الشعبي، كذلك تطلب حكومة الإقليم من الدول الغربية المساعدات اللوجستية خصوصا منظومة الدفاع الصاروخي التي أصبحت في الوقت الراهن ضرورة ملحة لإقليم كوردستان لصد الهجمات الصاروخية التي تشن عليه.

٩. أن تُبلِغ حكومة إقليم كوردستان المجتمع الدولي بالمخاطر والانتهاكات التي تنتهجها فصائل الحشد الشعبي، وذلك عبر التقارير والدلائل والإحصائيات وأن توجهها إلى ممثلية الدول وقنصلياتها وسفاراتها في الإقليم والعراق، لأجل تشكيل ضغط على فصائل الحشد كي لا تكون تهديدا لاستقرار العراق.

من نحن؟

إنّ مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية أسستها مجموعةٌ من النخبة الأكاديمية والصحفيين والمثقفين في (٢٠٢٤/٩/١)، تسعى هذه المؤسسة كمركز فكري بنّاء من أجل فهم مشترك، بغية بناء مستقبل مزدهر متطور لإقليم كوردستان والعراق، وذلك عبر إجراء البحوث والدراسات وعقد الحوار لتسوية الأزمات وحل الخلافات.

الرؤية:

إن مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية مصدر موثوق للمعلومات وجسر تواصل بين الباحثين والأكاديميين والسياسيين والمجتمع المدني والمواطنين من جهة ومراكز صنع القرار من جهة ثانية، بغية بناء مستقبل مزدهر متنامٍ في إقليم كوردستان والعراق.

الرسالة:

- تعزيز ثقافة مشاركة المواطنين في صنع القرار لأجل العمل على تحقيق حكم رشيد.
- إجراء البحوث في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وإعداد الخطط الاستراتيجية بغية الإسهام في تطوير البلاد ونمائها.
- عقد حوارات بناءة ومثمرة لدراسة مشكلات المجتمع.
- دراسة العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحليلها، كذلك دراسة العلاقة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان والمحافظات.
- إجراء البحوث والدراسات في مجال البيئة والتغيير المناخي.

Vision Foundation
for Strategic Studies

info@vfssiq.org
+964 772 330 0005
www.visionfoundationiq.org
Sulaymaniyah, Ashty, Opposite to Azadi Park

visionfoundationiq